



نبذة عن مجال التجارة

OIC/COMCEC-FC/29-13/D(3)



COMCEC

نبذات قام بإعدادها
مكتب تنسيق الكومسيك

التجارة

مكتب تنسيق الكومسيك

مايو/آيار، 2013

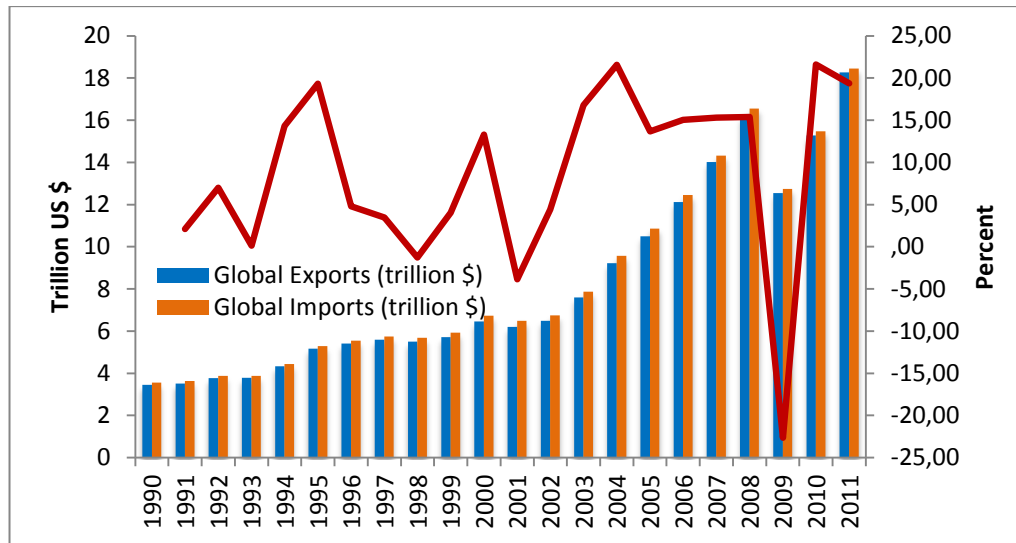
نبذة عن التعاون في مجال التجارة

تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسهم تعزيز التجارة الدولية في رفع مستويات المعيشة، فضلاً عن تعزيز الاستثمارات والتوظيف. وفي هذا السياق، تأتي التجارة الدولية في صدارة برنامج العلاقات الاقتصادية الدولية منذ نشوب الحرب العالمية الثانية. وقد اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة على طريق تحفيز المزيد من التجارة وتطوير بيئتها التجارية من خلال المبادرات متعددة الأطراف أو أخرى أحادية الجانب. وخلال هذه الحقبة، شهد حجم التجارة العالمية زيادة هائلة، كما تم إثرائها، إلى جانب تحول توجهها نحو البلدان النامية.

المستجدات الأخيرة في التجارة العالمية

سجلت التجارة الدولية نمواً ذا شأن خلال العقد الأخير، باستثناء عام 2009. وبحسب منظمة التجارة العالمية، نمت التجارة العالمية بنسبة تبلغ 16,5 بالمئة في المتوسط فيما بين عامي 2003 و2008. وعلى الرغم من ذلك، ففي عام 2009 وبسبب التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، انخفض حجم الصادرات والواردات بشكل درامي بنسبة بلغت 22 بالمئة. وفي حين أن التجارة العالمية قد تعافت في عام 2010 واستمرت في الزيادة خلال 2011، كان التحسن الحادث بطيئاً بحيث أخفق في اللحاق بتوقعات النمو خلال مرحلة ما قبل الأزمة، ونتج ذلك عن الشكوك التي تارت حول منطقة اليورو في ذلك الوقت، والزلازل الذي ضرب اليابان، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والاضطراب السياسي الدائر في الشرق الأوسط.

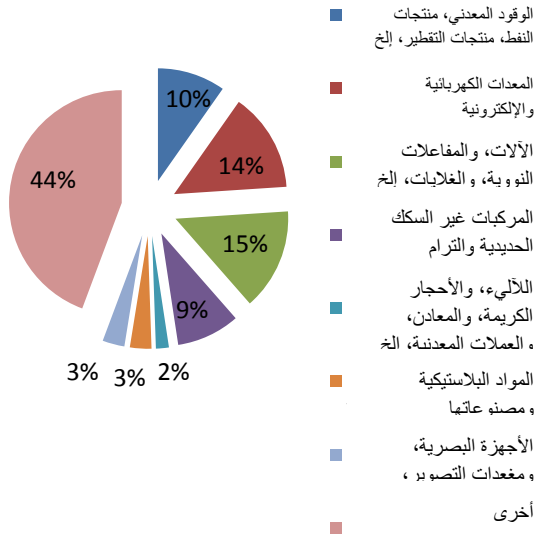
شكل 1: إجمالي الصادرات والواردات العالمية خلال 1990 – 2011 (بالتريليون دولار أمريكي)



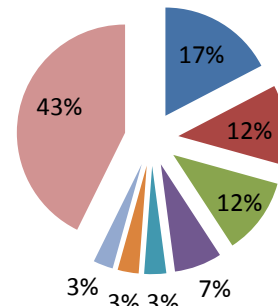
المصدر: منظمة التجارة العالمية 2013

نتجت عن الهيكل الهش للاقتصاد العالمي زيادة في أسعار المواد الخام، والسلع ومنتجات الطاقة (وعلى نحو خاص النفط)، وذلك خلال العقد الماضي. على سبيل المثال، سجلت السلع النفطية وغير الوقودية زيادة مقدارها 31,9% و 17,8% على التوالي خلال عام 2011. وتسبب هذا الاتجاه في زيادة نصيب السلع في التجارة العالمية خلال العقد الماضي (انظر شكلي 2 و 3).

شكل 2: تكوين الصادرات العالمية خلال 2011



شكل 3: تكوين الصادرات العالمية خلال 2001 :



المصدر: الخريطة التجارية لمركز التجارة العالمي

بالإضافة إلى ذلك، فقد تحول إتجاه التجارة العالمية نحو البلدان النامية خلال العقد الماضي. وبحسب مركز التجارة العالمي، شكلت صادرات البلدان النامية خلال عام 2001 نسبة 34 بالمئة من الصادرات العالمية، في حين أنها ازدادت لتبلغ 48 بالمئة في 2011. وقد ساهمت في ذلك النمو الزيادة الملحوظة في صادرات البرازيل، وروسيا، والهند والصين فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع.

الاتجاهات الحديثة في الحركة التجارية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وفيما بينها

شهدت إجمالي حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ثابتة على مدار العقد الماضي كذلك. ومع ذلك، ففي عام 2009 وبالتوازي مع حركة التجارة العالمية الآخذة في الانخفاض، انحدر إجمالي حجم حركة التجارة الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 27 بالمئة مقارنةً بالعام السالف. وكان انحدار صادرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي أكثر حدة، ويرجع ذلك إلى الطلب المتزايد على النفط من جانب الاقتصاديات الأكبر. ونتيجة لرجوع الطلب العالمي على

النفط إلى مستوياته السابقة، وارتفاع أسعار النفط جنباً إلى جنب السلع، أظهرت إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي زيادة مقدارها 25,2 بالمئة خلال 2010. وبالمثل، ارتفع إجمالي حجم حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال عام 2011 من جراء الأسعار المرتفعة للنفط والسلع، وذلك على الرغم من الآثار السلبية لأزمة الديون الأوروبية والربيع العربي.

وعلى الرغم من تلك الزيادة الهائلة، فإن إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي ينطوي على مخاطر تهدد المستقبل في اتجاهين. ويتمثل أولهما في الدور المهيمن الذي يلعبه الوقود المعدني على الصادرات. فقد لوحظ أن نصيب الوقود المعدني في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي بلغ 61,4% خلال عام 2011. كما يمثل تذبذب أسعار النفط مخاطرة كبرى بالنسبة لتلك البلدان. ثانياً، يبلغ نصيب أكبر عشر دول من الحركة التجارية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 73% من إجمالي حركة التبادل التجاري لتلك البلدان مع العالم خلال 2011. فإن معظم الدول الأعضاء تمارس حركة تبادل تجاري محدود مع الدول الأجنبية وتعتمد بقدر كبير على صادرات القليل من السلع. وبالتالي، نجد أن مساهمة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الزيادة التجارية محدودة. ويتسم إجمالي واردات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بأنه أكثر تنوعاً من صادراتها. ومع ذلك، لا تزال أكبر عشر دول من الدول الأعضاء تحظى بنصيب الأسد من إجمالي واردات بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

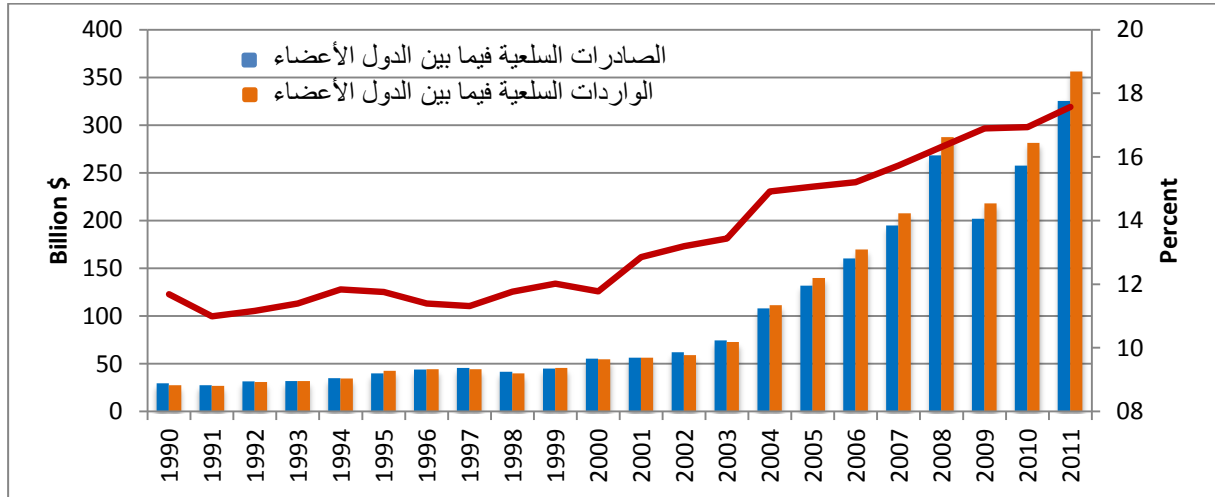
المستجدات في مجال حركة التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، تتخلف حركة التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كثيراً عن المستوى المرغوب تحقيقه جراء العديد من المشكلات الهيكلية الرئيسية. وتشتمل بعض العوامل الرئيسية التي تعيق حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا تعوق مسار النمو الاقتصادي المستدام، على ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاية الموارد المالية، وبدائية نظم الدفع والأنظمة البنكية، وعدم تنوع الهياكل الاقتصادية، والاختلافات بين المعايير والمقاييس الفنية، والإجراءات الجمركية المرهقة والمتطلبات الصارمة لحصول رجال الأعمال على التأشيرات.

وبالرغم من المشكلات والتحديات المتأصلة، فقد أظهرت حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة خلال الأعوام الأخيرة من خلال مساهمة ارتفاع أسعار السلع والزيادة الملحوظة في حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبحسب المركز الإسلامي لتنمية التجارة، حققت حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أعلى مستويات لها، إذ بلغت 17,8 خلال عام 2011. ويوضح شكل 4 أدناه اتجاهات حركة التجارة

فيما بين الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال العقدين الماضيين. من ناحية أخرى، يوضح التحليل المتعمق للتجارة فيما بين الدول الأعضاء أن حجم التجارة لدى أكبر عشر دول من بين الدول الأعضاء لا يزال يمثل جزءاً أساسياً من حركة التجارة بين البلدان الأعضاء، حيث يبلغ 71 بالمائة من إجمالي حجم التجارة فيما بين تلك الدول خلال عام 2011.

شكل 4: تطورات حركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال 1990-2011 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة

التعاون في مجال التجارة تحت رعاية الكومسيك

استهلت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2005، حدد مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الثالث هدفاً يتمثل في تحقيق حجم لحركة التجارة فيما بين الدول الأعضاء يبلغ نسبة 20 بالمائة بحلول عام 2015. ومنذ ذلك الحين، سارعت الكومسيك ببذل الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ومن بين المجالات الهامة التي تعمل الكومسيك على تطويرها من أجل زيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يأتي نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء (اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي)، والخريطة الاسترشادية لتعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء، والمعارض التجارية، وإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية وأنشطة منظمة التجارة العالمية.

وقد دخلت اتفاقية الإطار، والتي تحدد القواعد والمبادئ العامة للمفاوضات المنعقدة حول إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، حيز التنفيذ في عام 2002. بينما دخل بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) حيز التنفيذ في فبراير 2010. ومن شأن ذلك البروتوكول أن يكون مكملاً لاتفاقية الإطار من خلال إرساء معدلات التخفيض الملموسة في التعريفات الجمركية وفقاً لجدول زمني للتنفيذ. فضلاً عن ذلك، دخلت قواعد المنشأ التي من المقرر تطبيقها لتحديد أصل المنتجات المؤهلة للحصول على امتيازات تفضيلية بموجب اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية حيز التنفيذ في أغسطس 2011. وبناءً على ذلك، تم الانتهاء من إرساء الأساس القانوني للنظام.

وعلى الرغم من ذلك، وفي سبيل تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، يتعين على الدول الأعضاء التي وقعت على تلك الاتفاقيات وصدقت عليها الوفاء بالتزاماتها المترتبة على أحكام هذه الاتفاقيات، وتشتمل تلك الالتزامات على سبيل المثال على تسليم قائمة الامتيازات واستكمال التدابير التشريعية والإدارية الداخلية اللازمة، بما في ذلك طباعة شهادة منشأ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتزويد الأمانة العامة لنظام الأفضليات التجارية بنماذج الأختام. وإلى جانب تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، ينبغي أن تستوفي 10 دول أعضاء شرطين في الوقت نفسه؛ ألا وهما التصديق على ثلاث اتفاقيات لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، وتقديم قائمة الامتيازات إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية. وحتى الآن، لم تفِ سوى 9 من الدول الأعضاء بهذين الشرطين.

ومنذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكمسيك، وقعت بنين وموريتانيا على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامية، في حين وقعت السودان، وكوت ديفوار والنيجر على اتفاقي البريتاس وقواعد المنشأ. وصدقت جمهورية إيران الإسلامية على اتفاقية قواعد المنشأ، في حين صدقت جامبيا على البريتاس وصدقت جيبوتي على اتفاقية الإطار.

الاستراتيجية الجديدة للكمسيك

يشتمل الهدف الهام للاستراتيجية المتضمن في القسم الخاص بالتجارة على تعزيز التجارة فيما بين الدول الأعضاء. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، حددت استراتيجية الكمسيك أربعة مجالات ذات مردود، ألا وهي تحرير التجارة، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، والنهوض بالتجارة. ومن شأن الكمسيك التركيز على المعوقات المشتركة التي تتم مواجهتها في تلك المجالات بغية زيادة القدرات التجارية للدول الأعضاء، مما سينتج عنه المزيد من التبادل التجاري فيما بينها.

وتأتي الاستراتيجية بأداتين جديدتين للتنفيذ، تتمثلان في فريق العمل المعني بالتجارة، وإدارة دورة المشروع التابعتين للكمسيك، وذلك بغرض تحقيق هدفها. ويستهدف فريق العمل المعني بالتجارة جمع الخبراء الفنيين من الدول الاعضاء على نحو دوري لمناقشة مشكلاتهم المشتركة، ومشاركة خبراتهم وممارساتهم الجيدة، إلى جانب نشر المعرفة وتطوير فهم مشترك فيما بينهم.

وسوف يعقد الاجتماع الأول لفريق العمل المعني بالتجارة يوم 20 يونيو 2013 بأنقرة تحت عنوان "تعزيز صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي: دور منظمات تعزيز التجارة". ومن المتوقع أن يوفر الاجتماع فرصة للدول الأعضاء لمشاركة إنجازاتهم والمعوقات التي واجهتهم على طريق تعزيز صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خبرات الدول الأخرى الأعضاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة. ومن المقرر عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المعني بالتجارة خلال الربع الأخير من عام 2013.

تتضمن الآلية الأخرى التي قدمتها الاستراتيجية الجديدة للكمسيك في إدارة دورة المشروع. ومن خلال إدارة دورة المشروع، سوف يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات المختارة التي تطرحها الدول الأعضاء التي سجلت في فريق العمل المعني بالتجارة. وسوف تتم الدعوة للمشروع الأول خلال سبتمبر 2013.